

نشرة صندوق النقد الدولي



خط تجميع سيارات في مدينة مارانيللو الإيطالية: صندوق النقد الدولي يقول في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إن النشاط العالمي أصيب بالضعف وازداد تباينا عبر البلدان (الصورة: David Ebener/dpa).

آفاق الاقتصاد العالمي

تعاف عالمي ضعيف ومضطرب في المرحلة المقبلة

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٢٠ سبتمبر ٢٠١١

- التنبؤات تشير إلى انخفاض النمو العالمي إلى ٤% في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢
- الاقتصادات المتقدمة تشهد نموا ضعيفا بنسبة ١,٦% فقط في عام ٢٠١١
- خطوات التعافي تتعثر نتيجة صدمات متعددة اقترنت بعدم كفاية إجراءات إعادة التوازن

الصندوق في آخر تنبؤاته: التعافي الاقتصادي العالمي يزداد تباطؤا، حيث يتوقع أن يبلغ النمو العالمي ٤% في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، هبوطا من أكثر من ٥% في عام ٢٠١٠.

وحتى هذه التوقعات المخفضة مرهونة بسير أمور كثيرة على خير ما يرام.

وتنبأ صندوق النقد الدولي بحدوث تباطؤ خلال هذا العام بعد النمو القوي المشاهد في عام ٢٠١٠ وذلك نتيجة زوال تدابير التنشيط المالي التي اتخذت لمواجهة الأزمة. لكن وابلًا من الصدمات الاقتصادية في عام ٢٠١١ اقترن بعوامل أخرى مما أدى إلى نتيجة أسوأ مما كان متوقعا.

وقال الصندوق في عدد سبتمبر ٢٠١١ من تقرير **آفاق الاقتصاد العالمي** (WEO) إن "الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة جديدة خطيرة. فقد ألم الضعف بالنشاط العالمي وازداد تباينا عبر البلدان، وحدث هبوط حاد في مستوى الثقة مؤخرا، في الوقت الذي تنامت فيه مخاطر التطورات السلبية."

وقال الصندوق في تقريره الصادر في واشنطن بتاريخ ٢٠ سبتمبر إنه من الضروري تجنب النمو الضائع في الاقتصادات المتقدمة على مدار عقد بأكمله.

وقال السيد أوليفيه بلانشار، كبير اقتصاديي صندوق النقد الدولي، إن "ثمة حاجة ماسة لانتهاج سياسات قوية تعمل على تحسين الآفاق المتوقعة والحد من المخاطر. فلا أمل لنا في تقوية النمو وزيادة صلابة التعافي، إلا إذا تحركت الحكومات بحزم في مجالات سياسة المالية العامة ومعالجة أوجه الخلل المالي وإعادة التوازن الخارجي."

نمو متباين

من المتوقع أن يسجل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نموا قويا إلى حد كبير خلال عام ٢٠١١ بنسبة ٦,٤% في الاقتصادات الصاعدة والنامية وبنسبة ١,٦% فقط في الاقتصادات المتقدمة (انظر الجدول أدناه).

وتستند توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى عدد من الافتراضات، وهي قدرة صناع السياسات الأوروبيين على احتواء الأزمة التي تواجه منطقة اليورو في البلدان المعروفة بالبلدان الهامشية، وأن يحقق صناع السياسات الأمريكيون توازنا حكيما بين دعم الاقتصاد وضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط، وألا تزداد حدة التقلبات في الأسواق المالية العالمية. وإذا لم تتحقق هذه الافتراضات فإن النمو العالمي سينخفض أكثر من ذلك كثيرا.

أحدث توقعات صندوق النقد الدولي

من المتوقع أن ينخفض النمو العالمي بالرغم من الأداء القوي للبلدان الصاعدة والنامية (النغير %)

| الاختلاف عن توقعات عدد يونيو ٢٠١١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي | التوقعات | | | | | | |
|--|----------|------|------|------|------|------|--------------------------------------|
| | ٢٠١٢ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ | ٢٠١١ | ٢٠١٠ | ٢٠٠٩ | |
| | ٠,٥- | ٣,- | ٤,٠ | ٤,٠ | ٥,١ | ٠,٧- | العالم |
| | ٠,٧- | ٠,٦- | ١,٩ | ١,٦ | ٣,١ | ٣,٧- | الاقتصادات المتقدمة |
| | ٠,٩- | ١,٠- | ١,٨ | ١,٥ | ٣,٠ | ٣,٥- | الولايات المتحدة |
| | ٠,٦- | ٠,٤- | ١,١ | ١,٦ | ١,٨ | ٤,٣- | منطقة اليورو |
| | ٠,٧- | ٠,٥- | ١,٣ | ٢,٧ | ٣,٦ | ٥,١- | ألمانيا |
| | ٠,٥- | ٠,٤- | ١,٤ | ١,٧ | ١,٤ | ٢,٦- | فرنسا |
| | ١,٠- | ٠,٤- | ٠,٣ | ٠,٦ | ١,٣ | ٥,٢- | إيطاليا |
| | ٠,٥- | ٠,٠ | ١,١ | ٠,٨ | ٠,١- | ٣,٧- | إسبانيا |
| | ٠,٦- | ٠,٢ | ٢,٣ | ٠,٥- | ٤,٠ | ٦,٣- | اليابان |
| | ٠,٧- | ٠,٤- | ١,٦ | ١,١ | ١,٤ | ٤,٩- | المملكة المتحدة |
| | ٠,٧- | ٠,٨- | ١,٩ | ٢,١ | ٣,٢ | ٢,٨- | كندا |
| | ٠,١- | ٠,٤- | ٣,٧ | ٣,٦ | ٥,٨ | ١,١- | اقتصادات أخرى متقدمة |
| | ٠,٠ | ٠,٤- | ٤,٥ | ٤,٧ | ٨,٤ | ٠,٧- | الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة |
| | ٠,٣- | ٠,٢- | ٦,١ | ٦,٤ | ٧,٣ | ٢,٨ | الاقتصادات الصاعدة والنامية |
| | ٠,٥- | ١,٠- | ٢,٧ | ٤,٣ | ٤,٥ | ٣,٦- | أوروبا الوسطى والشرقية |
| | ٠,٣- | ٠,٥- | ٤,٤ | ٤,٦ | ٤,٦ | ٦,٤- | كومنولث الدول المستقلة |
| | ٠,٤- | ٠,٥- | ٤,١ | ٤,٣ | ٤,٠ | ٧,٨- | روسيا |
| | ٠,٠ | ٠,٣- | ٥,١ | ٥,٣ | ٦,٠ | ٣,٠- | ما عدا روسيا |
| | ٠,٤- | ٠,٢- | ٨,٠ | ٨,٢ | ٩,٥ | ٧,٢ | آسيا النامية |
| | ٠,٥- | ٠,١- | ٩,٠ | ٩,٥ | ١٠,٣ | ٩,٢ | الصين |

| | | | | | | |
|------|------|-----|-----|------|------|---------------------------------|
| ٠,٣- | ٠,٤- | ٧,٥ | ٧,٨ | ١٠,١ | ٦,٨ | الهند |
| ٠,١- | ٠,١- | ٥,٦ | ٥,٣ | ٦,٩ | ١,٧ | بلدان آسيان الخمسة ^١ |
| ٠,١- | ٠,١- | ٤,٠ | ٤,٥ | ٦,١ | ١,٧- | أمريكا اللاتينية والكاريبي |
| ٠,٠ | ٠,٣- | ٣,٦ | ٣,٨ | ٧,٥ | ٠,٦- | البرازيل |
| ٠,٤- | ٠,٩- | ٣,٦ | ٣,٨ | ٥,٤ | ٦,٢- | المكسيك |
| ٠,٨- | ٠,٢- | ٣,٦ | ٤,٠ | ٤,٤ | ٢,٦ | الشرق الأوسط وشمال إفريقيا |
| ٠,١- | ٠,٣- | ٥,٨ | ٥,٢ | ٥,٤ | ٢,٨ | إفريقيا جنوب الصحراء |

المصدر: تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي، سبتمبر ٢٠١١.
^١ إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وتايلند، وفيت نام.

وقد أصيب النمو في الاقتصادات المتقدمة بضرر بالغ من جراء صدمات غير متكررة منها الزلازل وموجة تسونامي في اليابان والقلاقل الاجتماعية في بعض البلدان المنتجة للنفط، ونتيجة تعطل انتقال الطلب من القطاع العام إلى القطاع الخاص في الاقتصاد الأمريكي، والاضطرابات المالية الكبيرة في منطقة اليورو، وموجة البيع الاضطراري للأصول الخطرة في الأسواق العالمية. وسوف تؤدي مخاوف الأسواق بشأن قدرة كثير من البلدان على تثبيت دينها العام إلى خنق/كبح التدفقات المالية.

توقف الإجراءات التوأمين المعيد للتلوازن

ردد تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وصفته التي تقضي بضرورة إعادة التوازن على المستويين الداخلي والخارجي من أجل تنشيط الاقتصاد العالمي.

أولاً، لتحقيق التوازن الداخلي، يتعين التحول من إجراءات التنشيط المالي الحكومي إلى الطلب القائم على القطاع الخاص. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ المحرز على هذه الجبهة في كثير من البلدان، فلا تزال كبرى الاقتصادات المتقدمة متأخرة عن الركب. وتختلف الأسباب باختلاف البلد المعني، لكن تشديد معايير الإقراض المصرفي، والتداعيات التي خلفتها طفرة أسواق المساكن، وارتفاع مستوى مديونية الأسر، هي جميعاً بمثابة كوابح أقوى من المتوقع على التعافي الاقتصادي.

وقال بلانشار إن ضبط أوضاع المالية العامة لا يجب أن يكون مفرطاً في السرعة حتى لا يقضي على النمو، ويجب ألا يكون مفرطاً في البطء حتى لا يقضي على التعافي. و المفتاح هو إجراء ضبط مالي موثوق على المدى المتوسط. فبعض البلدان تحتاج إلى مساعدة خارجية كبيرة حتى تتجح. وأكد أن المتطلبات الجوهرية تتضمن أيضاً اتخاذ تدابير لدعم الطلب المحلي ومنها الحفاظ على أسعار الفائدة المنخفضة وزيادة الإقراض المصرفي ووضع برامج لتسوية مشكلات قروض الإسكان.

ثانياً، يجب على الاقتصادات ذات الفوائض الخارجية الكبيرة أن تحقق نمواً أكبر قائم على الطلب المحلي، بينما يتعين على الاقتصادات ذات العجز المالي الكبير، وأهمها الولايات المتحدة، أن تقوم بالعكس. وهذا الإجراء لا يتم في الوقت الراهن. فقد حدث تراجع في الاختلالات أثناء الأزمة، لكن مرجع ذلك إلى الانخفاض الكبير في الطلب على الواردات في الاقتصادات المتقدمة مقارنة بالمستويات المعتادة قبل الأزمة، وليس نتيجة حدوث زيادة في واردات اقتصادات الأسواق الصاعدة ذات الفوائض الخارجية. وتشير التنبؤات الاستشرافية حالياً إلى أن هذه الاختلالات سوف تزداد ولن تقل.

عدم اليقين بشأن أوضاع المالية العامة والقطاع المالي

انتشرت مشاعر القلق السائدة في الأسواق بشأن قدرة البلدان على تثبيت دينها العام من بضعة بلدان صغيرة على هامش أوروبا إلى عدد أكبر من البلدان في أوروبا وامتدت لتصل إلى الولايات المتحدة واليابان. وأدت مشاعر القلق بشأن الديون السيادية وتوسعا ديون البنوك الحائزة للسندات السيادية إلى تجميد التدفقات المالية حيث تحتفظ البنوك بمستويات عالية من السيولة وتقوم بتقييد الإقراض. وهناك خطر حقيقي متمثل في ظهور حلقة آثار مرتدة بين النمو المنخفض والقروض المتعثرة والبنوك التي أصابها الضعف والتخفيضات في الإقراض.

وإلى الآن لا تزال الأسواق الصاعدة تتمتع بحصانة من التطورات الاقتصادية والمالية العالمية السلبية. وتذكر أنها معرضة لزيادة تقلب التدفقات الرأسمالية عن المستوى الراهن، وتشارك مع البلدان منخفضة الدخل في تعرضها لتقلب أوضاع الصادرات.

إجراءات قوية

هناك كثير من الأخطار يحيط بالاقتصاد العالمي، لكن ثلاثة منها على وجه الخصوص يستدعي اتخاذ صناعات السياسات إجراءات قوية:

- في منطقة اليورو، ينبغي تقوية البنوك، ليس فقط لتجنب انخفاض نسب التمويل بالديون والحفاظ على النمو، وإنما أيضاً، وهو الأهم، للحد من مخاطر الحلقات المفرغة التي تتعاقب فيها التأثيرات المتبادلة بين النمو المنخفض والكيانات السيادية الضعيفة والبنوك الضعيفة. ويتطلب هذا الأمر توفير المزيد من رؤوس الأموال الوقائية من مصادر خاصة أو عامة.
- وفي الولايات المتحدة، تتضمن أهم الأولويات صياغة خطة متوسطة الأجل لضبط أوضاع المالية العامة بما يكفل وضع الدين العام على مسار قابل للاستمرار وتنفيذ سياسات للحفاظ على التعافي الاقتصادي، وهو ما يشمل تيسير التصحيح في أسواق المساكن والعمل. ومن شأن قانون الوظائف الأمريكي الجديد أن يقدم الدعم اللازم للاقتصاد على المدى القصير، على أن يكون مصحوباً بخطة قوية متوسطة الأجل للمالية العامة تستطيع زيادة الإيرادات واحتواء نمو الإنفاق الناشئ عن برامج المستحقات.

- وفي اليابان، ينبغي أن تتخذ الحكومة إجراءات أكثر طموحا للتعامل مع مستوى الدين العام شديد الارتفاع مع مراعاة الحاجة الآنية لإعادة الإعمار والتنمية في المناطق التي أصابها الزلزال وتسونامي.

استثمار النجاح

تتباين أوضاع *الاقتصادات الصاعدة والنامية* تباينا كبيرا، إلا أن معظم هذه الاقتصادات، بعد النمو القوي الذي شهدته في السنوات الأخيرة ويلوح حاليا في الأفق، تجد نفسها في وضع تحسد عليه من حيث قدرتها على الاستثمار في النمو وتوظيف العمالة والتأهب لمواجهة تقلبات الاقتصاد العالمي في المستقبل. ولا تزال علامات النشاط الاقتصادي المحموم في عدد من الاقتصادات تبرز المراقبة الدقيقة للأوضاع. وفي بلدان أخرى، يمكن إيقاف العمل بإجراءات التشديد النقدي عند ازدياد أوجه عدم اليقين. ولا بد أن يواصل معظم الاقتصادات العمل على تخفيض عجز المالية العامة.

وتعتبر تدفقات رؤوس الأموال الكبيرة الداخلة في بعض الاقتصادات الصاعدة بمثابة إشارة إلى هذه البلدان لتقوية أطر سياساتها الاقتصادية الكلية والمالية وإصلاح اقتصاداتها بحيث تجد هذه التدفقات الداخلة منافذ منتجة. وإضافة إلى ذلك، تؤكد أسعار الغذاء المرتفعة ضرورة إنشاء شبكات للأمان الاجتماعي توجه إلى المستحقين بحيث توفر الحماية للفئات الأضعف من قسوة الجوع.